اسس التفسير وقواعده

✍ الاستاذ علي الرباني الكلبايكاني

❏ بديهي أن الهدف إذا كان أعلى، والعمل أعظم وأرفع، فطريق الحصول عليه أصعب، وشروطه أكثر وأدقّ، والهدف من التفسير هو الوقوف على معاني كلمة اللّه العليا، وحقائق كتابه الذي أحكمت آياته ثم فصّلت من لدن حكيم خبير، فبما أنّه نور إلهي معنوي فلا يستنير به إلاّ من أخلص دينه لله ونوّر قلبه بضياء العقيدة الحقّة والعمل الصالح، وحيث أنّه تعالى أفرغ القرآن في قالب العربية فيتوقف فهمه على معرفة العربية وقواعدها المختصّة بها. وإذ خاطب اللّه سبحانه بالقرآن أبناء البشر عموماً فقد بناه على أساليب الحوار والخطاب المشترك بين الناس، وعلى هذا يجب على المفسّر التعرّف على تلك الأساليب ومعانيها، وبما أنّه نزلت آياته نجوماً وعلى سبيل التدرّج في مدّة ثلاث وعشرين سنة وفي

ظروف وأجواء مختلفة فينبغي ملاحظة جميع الآيات المتعلّقة بموضوع خاصّ أوّلاً، ورعاية الحوادث والمناسبات التي نزلت الآيات لمعالجتها وبيان حكمها ثانياً.

هذه إشارة عابرة إلى نماذج من الاسس والقواعد التي لابدّ من معرفتها والاعتناء بها في تفسير القرآن الكريم، وها نحن الآن نأخذ بشيء من البسط والتفصيل فيها:

القاعدة ١ ـ خلوص العقيدة وصفاء الباطن

القرآن هو أصل المعارف الإلهية ومصدر العلوم الربانية، ولاتهدف آياته إلاّ هداية الإنسان إلى سبل السلام وسعادة الرضوان، ومقتضى قانون السنخية بين الفيض والمستفيض هو أن يوجد المفسّر أرضية صالحة في نفسه حتى تحصل له أهلية الاستفاضة من القرآن وتعاليمه السامية. وهذا الشرط هو ما عناه المفسّرون بعلم الموهبة، يقول جلال الدين السيوطي ـ وهو يبيّن شروط التفسير ـ الخامس عشر:ـ علم الموهبة وهو علم يورثه اللّه تعالى لمن عمل بما علم وإليه أشار بحديث «من عمل بما علم ورثه اللّه علم ما لم يعلم»، وفي هذا المعنى قوله تعالى: ﴿سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق﴾(١)

القاعدة ٢ ـ التدبر في مفاهيم القرآن

إنّ في القرآن درراً غالية من المفاهيم والمعارف لا تنال إلاّ بالتدبّر والتفكّر فيه. يقول سبحانه:﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر اولوا

(١) الإتقان في علوم القرآن ٤:٢١٦، والآية من سورة الاعراف: ١٤٦.

الالباب﴾[1] وقال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «هو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، فظاهره حكم وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق... فليجل جالٍ بصره وليبلغ الصفة نظره... فإنّ التفكّر حياة قلب البصير كما يمشي المستنير في الظلمات بالنور».[2]

وإلى هاتين القاعدتين أشار الإمام بدر الدين الزركشي بقوله: «أصل الوقوف على معاني القرآن التدبّر والتفكّر، واعلم أنّه لايحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة ولايظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنبٍ أو كبرٍ أو هوىً أو حبّ الدنيا، أو يكون غير متحقق الإيمان، ضعيف التحقيق، وهذه كلّها حُجُبٌ وموانع وبعضها آكد من بعض».[3]

القاعدة ٣ ـ تفسير القرآن بالقرآن

الفحص البالغ عن الآيات التي لها صلة وارتباط وثيق بما يبحث عنه من المفاهيم والموضوعات القرآنية، سواءً في جانب المفردات والتصوّرات، أو في جانب التراكيب والتصديقات، اشتهر بـ«تفسير القرآن بالقرآن» وله أثر منذ القديم في تأريخ التفسير حتى في عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة، وسنرجع إليه عند البحث عن نشأة التفسير وتطوّره. وفي هذا يقول الزركشي: «أحسن طريق التفسير أن يفسّر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فقد فصّل في موضع آخر، وما اختصر في مكان فإنّه قد بسط في آخر».[4]

وأصل هذا مروي عن الامام علي عليه السلام حيث قال: «كتاب الله تبصرون به، وتنطقون به، وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض، ويشهد بعضه على

(١) ص: ٢٩. (٢) الكليني، الكافي، الاصول، الجزء٢، كتاب فضل القرآن، الفصل١، الحديث ٢. (٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٢: ١٨٠. (٤) المصدر نفسه: ١٧٥.

بعض، ولا يختلف في اللّه، ولا يخالف بصاحبه عن اللّه».[1]

ويقـول العلامة الطباطبائي ـ وهو أخذ هذه القاعدة عمدة في تفسيره القيّم الميـزان ـ: «وهـذا من عجيب أمـر القـرآن، فإنّ الآية من آياتـه لاتكـاد تصمت عن الـدلالة ولاتعقم عن الانتاج كلما ضمّت آية إلى آية مناسبة أنتجت حقيقة من أبكار الحقائق، ثمّ الآية الثالثة تصدّقها وتشهد بها، هذا شأنه وخاصّته.

والـوجـه في ذلك أنّ الكـلام إذا كـان قائمـاً على أسـاس الحقيقة وينطبق المعنى عليهـا تمام الانطباق لم يكذب الحقائق الاخر ولم تكذبه. فإنّ الحق مؤتلف الأجـزاء ومتحـد الأركـان لا يبطل حقّ حقـاً ولا يكذب صدق صدقاً، والباطل هو الـذي ينـافي الباطل، وينافي الحق،انظر إلى مغزى قوله سبحانه: ﴿فماذا بعد الحق إلا الضـلال﴾،[2] فقـد جعل الحقّ واحـداً لا تفـرّق فيه ولاتشتّت،وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ولاتتبعوا السبل فتفرق بكم﴾،[3] فقد جعل الباطل متشتتاً ومتفرقاً ومفرقاً. وإذا كان الأمر كذلك فلايقع بين أجزاء الحقّ اختلاف».[4]

القاعدة ٤ ـ علم اللغة العربية

نقلـوا عن مجاهد أنه قال: «لايحل لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلّم في كتـاب اللّـه إذا لم يكن عالمـاً بلغـات العـرب»،[5] فقد انزل القرآن الكريم على افصح اللغات وأكثرها تداولاً ومألوفية لنوع العرب، فلا تخفى معاني مفرداته على العرب إلاّ نادراً لبعض الجهات التي لاينفك عنها نوع الانسان. كما يروى في الاب والقضب في قولـه تعـالى: ﴿وعنبـاً وقضبا وفاكهة وأبا﴾[6] ولكن لمّا تشرّفت الامم من غيـر العـرب بالاسـلام وتطـورت اللغة العربية بسبب الاختـلاط ومرور الزمان،

---

(١) نهج البلاغة، شرح الدكتور صبحي الصالح، الخطبة ١٣٣. (٢) يونس: ٣٢. (٣) الأنعام: ١٥٣. (٤) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن ١: ٧٣. (٥) السيوطي، الاتقان ٤: ٢١٣. (٦) عبس: ٢٨-٣١.

عـرض لبعض الالفـاظ التي كانت متداولة مأنوسة معروفة المعاني في عصر النزول أن صـارت غريبة بعـد ذلك في استعمـال العامة بعيدة عن فهمهم لمعانيها. ولازال ذلك يزداد يوماً فيوماً حتى سرى داؤه الى بعض الخواص.[1]

إذن فيـرجع في تفسيـر مفـردات ألفاظه الشريفة إلى ما يحصل به الاطمئنان والوثـوق من مزاولة علم اللغة العربية والتدبر في موارد استعمالها مما يعرف انه من كـلام العرب ولغتهم. وللتدبر في أسلوب القرآن الكريم وموارد استعماله وقراءتها دخلٌ كبيرٌ في ذلك. وأما محض الركون إلى آحاد اللغويين تعبداً بكلامهم وتقليدا لآرائهم فـذاك مما لامساغ له، فإنّ الأغلب أو الغالب ممّا يستندون إليه في أقوالهم مـا هـو إلاّ الاعتمـاد على مـا يحصلـون عليـه بحسب أفهـامهم وتتبعهم لمـوارد الاستعمال مع الخلط للحقيقة بالمجاز، وعدم التثبت بالقرائن ومزايا الاستعمال.

ومن شواهـد ذلك قـول جمـاعة من المفسرين في تفسيـر قولـه تعالى: **﴿يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي﴾**[2] قالوا أي مميتك. وذلك أخذا بقول اللغويين حيث جعلـوا الاماتة في معنى التـوفي، وكأنهم لم يمنعـوا النظـر إلى مـادة التوفي واشتقاقهـا، ومحاورات القرآن الكريم والقدر الجامع بينها حتى يتضح لهم أن معناه الاخـذ والاستيفـاء وهـو يتحقق بـالاماتة وبالنوم وبالاخذ من الارض وعالم البشر إلى عالم السماء.

هـذا، و لايخفى أنّ القـرآن ناطق بأنّ المسيح **﴿وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبّه لهم ورفعه اللّه إليه﴾**[3] وأن عقيدة المسلمين كإجماعهم على أنه لم يمت بل رفع إلى السمـاء الى أن ينـزل في آخر الزمان، ومن هنا التجأ بعض من فسّر التوفي بالاماتة إلى أن يفسّر قوله تعالى: **﴿يا عيسى إني متوفيك﴾**[4] أي مميتك في وقتك

---

(١) راجع آلاء الرحمن للامام البلاغي: ٣٢-٣٥. (٢) آل عمران: ٥٥ (٣) «وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم» النساء: ١٥٧. (٤) آل عمران: ٥٥

بعد النزول من السماء، ولكنه لايلائم قوله سبحانه ـ حكاية لقول عيسى ـ: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾.[١]

القاعدة ٥ ـ علوم التصريف والنحو والاشتقاق

أمّا التصريف، فبه تعرف الابنية والصيغ. قال ابن فارس: ومن فاته علمه فاته المعظم. وقال الزمخشري: من بدع التفاسير قول من قال: إنّ الامام في قوله تعالى: ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم﴾[٢] جمع «أمّ»، وأنّ الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم. وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف. فإن «أمّاً» لايجمع على «إمام».

وأمّا الاشتقاق، فلأنّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادّتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كالمسيح هل هو من السياحة أو المسح.[٣]

وأمّا النحو فلأنّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الاعراب، فلابد من اعتباره. ومشهور أنّ واضع علم النحو هو أبو الاسود الدؤلي، أخذه عن الامام علي عليه السلام، وذلك بعدما شاهد من الخطأ واللحن في قراءة القرآن الكريم، كقرائة «ورسوله» بالجر، وهو مرفوع في قوله تعالى: ﴿إن اللّه بريء من المشركين ورسوله﴾،[٤] وقراءة الخاطئين بالنصب وهو مرفوع في قوله تعالى: ﴿لا يأكله إلاّ الخاطِئون﴾[٥] فدخل أبو الاسود الدؤلي يوما على الامام علي عليه السلام ورآه مفكراً فقال له: مالي أراك مفكرا يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت من بعض الناس لحنا وقد هممت أن أصنع كتابا أجمع فيه كلام العرب، فألقى إليه صحيفة فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف إلى آخر القصة وهي مشهورة.[٦]

(١) المائدة: ١١٧. (٢) الاسراء: ٧١. (٣) الاتقان ٤: ٢١٣-٢١٤. (٤) البراءة: ٢. (٥) الحاقة: ٣٧. (٦) تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام، للسيد حسن الصدر: ٥٠-٥١.

قال أمين الاسلام الطبرسي: «إنّ الاعراب أجلّ علوم القرآن. فإنّ إليه يفتقر كلّ بيان وهو الذي يفتح من الالفاظ الاغلاق ويستخرج من فحواها الاغلاق، إذ الاغراض كامنة فيها. فيكون هو المثير لها، والباحث عنها والمشير إليها - إلى أن قال: - واذا كان ظاهر القرآن طبقاً لمعناه فكلّ من عرف العربية والاعراب عرف فحواه ويعلم مراد اللّه به قطعاً. هذا إذا كان اللفظ غير مجمل يحتاج إلى بيان، ولامحتمل لمعنيين أو معانٍ».(١)

القاعدة ٦ ـ علوم البلاغة

علوم البلاغة هي المعاني والبيان والبديع، فبالأوّل تعرف خواصّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصّها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام.

ولايخفى أن القرآن الكريم مبني على أرقى أنحاء البلاغة العربية وتفننها بمحاسن المجاز والاستعارة والكناية والإشارة والتلميح وغير ذلك من مزايا الكلام الراقي ببلاغته ممّا كان مأنوس الفهم في عصر النزول ورواج الأدب العربي وقيام سوقه، وكان بحيث يفهم المراد منه ومزاياه بأُنس الطبع ومرتكز الغريزة كلّ سامع عربي.

ولكن بعد اشتراك الامم في بركة الاسلام وامتلاء جزيرة العرب من الامم وتفرق العرب بالتجنيد في غير البلاد العربية تغير أسلوب الكلام العربي في عامة الناس وتبدلت مزايا الكلام و أساليب المحاورات فعاد ذلك المأنوس غريباً في العامة، وذلك الطبيعي الغريزي يحتاج في معرفته إلى ممارسة التطبع وكلفة التعلم

(١) مجمع البيان ١-٢:١٣.

والتدرب في اللغة العربية وأدبها على النهج السوي.

والغفلة عن وجوه المجاز والاستعارة والكناية ونحوها في القرآن الكريم أدّت بطائفة من أهل الظاهر الى نسبة المحالات والقبائح إلى اللّه سبحانه، فمن ذلك نسبة الاضلال إلى اللّه جل اسمه في عدة آيات من القرآن الكريم، فإنّ التعبير في ذلك بالاضلال مجاز فائق في الحس يمثل ببراعته حاجة الانسان مع نفسه الامارة إلى لطف اللّه به وعنايته في توفيقه، وينبه الى أنّ خذلان اللّه للإنسان المتمرّد برفع العناية في التوفيق وإيكاله إلى نفسه شبيه بإضلاله في قوّة الأثر، ولأجل هذه المزايا الفائقة استعير الاضلال لخذلان اللّه لعبده المتمرّد وإيكاله إلى نفسه والعياذ بالله.

ومن ذلك الغفلة عن وجه المجاز في قوله سبحانه: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾[1] وهو أنّ المراد بالعرش هنا هو شأن القدرة والجلال واستيلاء السلطان على الملكوت في الأزل والأبد، ولأجل إحضار هذا الشأن العظيم في أذهاننا القاصرة مثّل القرآن لتصوّرنا المحدود بتشبيهه بما نعرفه ونعرف آثاره من العرش الجسماني للملك الأرضي الذي بالصعود عليه صعوداً زمنياً ينفذ سلطانه وتعمّ قدرته.

ويمكن تلخيص القول في اعتبار الشروط اللفظية المتقدمة بأن يقال: النظر في التفسير مما يتعلق باللفظ تارةً يرجع إلى أفراد الألفاظ وأخرى إلى تراكيبها.

القاعدة ٧ ـ أسباب النزول

إنّ الحوادث والأحداث التي وقعت أيام الدعوة، وكذلك الحاجات

(١) طه: ٥.

الضـرورية من الأحكـام والقـوانين الاسـلامية هي التي تسببت في نـزول كثيـر من السـور والآيـات، ومعـرفة هـذه الاسبـاب يسـاعـد الى حـد كبير في معرفة الآيات القـرآنية ومـا فيهـا من المعاني والاسـرار وقـد اعتنى بـذلك المفسـرون في كتبهم وأفـردوا فيـه تصانيف ومن أشهرها أسباب النزول للواحدي، قال في مقدمة كتابه: «هي [أسباب النزول] أدعى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها».(١)

هـذا، ولكن المشكلة هنـا هي طريق الحصـول على أسبـاب النزول بحيث تطمئن بـه النفس وتسكن حتى لايكـون تكلمـاً على كـلام اللّـه سبحانه بغير علم، وذلك للـوقـوف والارسـال في أسانيدهـا والاختلاف والتعارض في مداليلها، مع ظاهـرة الـوضع والـدس في الاحـاديث التي لايكاد ينكرها أحد من أهل التحقيق. ومن هنـا تـردد جملة من المفسرين في قبـولهـا والتجـأوا في قبولهـا الى قرائن من القـرآن أو غيـره تؤيـدهـا ورفضوا غيرها. يقول السيد رشيد رضا في فاتحة تفسير المنـار: «وأمّـا الـروايـات المأثـورة عن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم وأصحابه وعلمـاء التابعين في التفسيـر فمنهـا ماهـو ضروري أيضا، لأن ما صح من المرفوع لايقـدم عليه شيء، ويليه ما صح عن علماء الصحابة مما يتعلق بالمعاني اللغوية أو عمل عصـرهم، والصحيح من هذا وذاك قليل، وأكثر التفسير بالمأثور قد سرى إلى الـرواة من زنـادقة اليهـود والفرس ومسلمة أهل الكتاب، كما قال الحافظ ابن كثير: «وجل ذلك من قصص الـرسل مع أقـوالهم - إلى أن قـال: - ولـذلك قـال الامـام أحمد: ثلاثة ليس لها أصل، التفسير والملاحم والمغازي.

قـال ابن تيمية: والاختـلاف في التفسيـر على نـوعين: منه ما مستنده النقل

(١) أسباب النزول، انتشارات الشريف الرضي: ٤.

فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك، والمنقول إما عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره ومنه مالا يمكن... فما كان منها منقولا نقلا صحيحا عن النبي قبل، ومالا - بأن نقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب - وقف عن تصديقه وتكذيبه لقوله صلى اللّه عليه وآله وسلم: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولاتكذبوهم». وكذا ما نقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أنه أخذه من أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، ومانقل عن الصحابة نقلا صحيحا فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين».(١)

وقال الامام البلاغي في مقدمة تفسيره (آلاء الرحمن): «وأما الرجوع في التفسير وأسباب النزول الى أمثال عكرمة ومجاهد وعطاء وضحاك كما ملئت كتب التفسير بأقوالهم المرسلة فهو ممالا يعذر فيه المسلم في أمر دينه فيما بينه وبين اللّه ولاتقوم به الحجة لأن تلك الاقوال إن كانت روايات فهي مراسيل مقطوعة ولايكون حجة من المسانيد إلاّ ما ابتني على قواعد العلم الديني الرصينة، ولو لم يكن من الصوارف عنهم إلاّ ما ذكر في كتب الرجال لأهل السنة لكفى، وإن الجرح مقدم على التعديل إذا تعارضا، فانظر إلى ميزان الذهبي من كتب الرجال أقلا».(٢)

وهناك قاعدة عند علماء أصول الفقه تقضي بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعلى ضوء هذه القاعدة لاتكون أسباب النزول مخصصة لمداليل الآيات إذا كانت لها حسب المنطوق والملاك عمومية من الدلالة. وفي ذلك يقول العلامة الطباطبائي: «ما ورد من شأن النزول لايوجب قصر الحكم على

(١) الاتقان في علوم القرآن ٤: ٢٠٤-٢٠٥. (٢) آلاء الرحمن، الشيخ البلاغي، قم: ٤٥-٤٦.

الـواقعة لينقضي الحكم بانقضائهـا ويموت بموتها، لأن البيان عامّ والتعليل مطلق، فإنّ المـدح النـازل في حقّ أفراد من المؤمنين أو الذمّ النازل في حقّ آخرين معللاً بوجـود صفـات فيهم، لايمكن قصرهمـا على شخص مورد النزول مع وجود عين تلك الصفـات في قـوم آخـر بعـدهم وهكـذا».[١] وسنـرجع إلى هذه القاعدة عند البحث عن قاعدة الجري والانطباق.

القاعدة ٨ ـ المعرفة بالأحاديث الواردة في التفسير

لاريب أن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم كان أعلم الناس بمعاني الآيات النـازلة عليـه، وقـد قـام بتبيين مفـاهيم الآيـات ومقاصدها للناس، إذ كان هذا من أهـداف بعثته ومقاصد رسالته، يقول سبحانه: ﴿**وأنزلنا اليك الذكر لتبيّن للناس ما نـزل اليهم**﴾،[٢] وهنـاك مجموعة من تلك الاحاديث رواها المحدثون والمفسرون في كتبهم في الحديث والتفسيـر، كمـا روى البخاري في كتابه في التفسير أربعمائة وأربع وأربعين حديثـاً وهي بين المـرفـوع والمـوقـوف.[٣] وقد ذكر السيوطي ما حصل عليهـا من الـروايـات المصرح برفعها إلى النبي أعم من صحيحها وضعيفها في آخر الاتقان، وقال: «واذ قد انتهى بنا القول فيما أردناه من هذا الكتاب فلنختمه بمـا ورد عن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم من التفاسير المصرح برفعها إليه، غير مـا ورد من أسبـاب النزول، تستفاد فإنها من المهمات. وقال بعد الانتهاء من نقلها: فهذا ما حضرني من التفاسير المرفوعة المصرح برفعها، صحيحها وحسنها، ضعيفها ومـرسلهـا ومعضلهـا. ولم أعـوّل على المـوضـوعـات والاباطيل»، وما ذكره من الاحاديث يقرب من ستين ومأتين حديث.[٤]

(١) الميـزان ١:٤٢. (٢) النحل: ٤٤. (٣) لاحظ صحيح البخـاري، طبعة دار المعـرفة، بيـروت، كتـاب التفسير ٣:٩٧–٢٢٣. (٤) الاتقان ٤:٢٤٤–٢٩٨.

واذ كانت الاحـاديث بين صحيح وضعيف، فلايجوز الاخـذ بها في تفسير الكـلام الالهي الا بعـد الفحص عن أسنـادهـا والتدبر في متنها. وهذا يتوقف على الـرجـوع الى كتب الـرجـال من جانب، والوقـوف على مسلمات الشريعة والدين، وقطعيات العقل ومحكمات الكتاب المجيد من جانبٍ آخر، وقد عرفت من البحث عن أسبـاب النـزول أقـوال المحققين في خطـورة الموقف في الاخذ بالاحاديث المتعلقة بالقـرآن سـواء في مجال أسباب النزول أو قصص الانبياء والامم أو غير ذلك. يقـول الدكتـور صبحي الصالح: «التفسير بالمأثور معرض غالبا للنقد الشديد، لأنّ الصحيح من الروايـات قد اختلط بغير الصحيح، ولزنادقة اليهود والفرس نشاط لايجهله أحد في الدس على الاسلام وتشويه تعاليمه، ولأصحاب المذاهب ولوع غريب بجمع معاني القـرآن وتنزيلهـا وفق هـواهم، فكـان على المفسر بالمأثور أن يدقق في تعبيره، ويحترس في روايته، ويحتاط كثيرا في ذكر الاسانيد».[1]

القاعدة ٩ ـ أساليب الحوار وقوانينها العامة

إنّ هنـاك أساليب وقواعد عامة تبتني عليها المحاورات البشرية ولايختص بلسـانٍ دون لسـان، وذلك كالمنطـوق والمفهوم، والعموم والخصوص، والمجمل والمبيّن، والمطلق والمقيـد، الى غيـر ذلك من المصطلحـات التي تتعلّق بأسـاليب المحـاورات الـدارجة بين أبناء النوع الإنساني، وإذ كانت البيانات القرآنية حاصلة في هـذه القـوالب الكـلامية، فمن الواجب على المفسّر أن يعتني بها ويراعيها، فلا يأخـذ بالعـام والمطلق قبل الفحص عن الخـاص والمقيّـد، وأن يقدم الظاهر على النصّ، ويفسـر المتشـابـه دون الـرجـوع الى المحكم، ولا أن يهمل أمـر النـاسخ

(١) مباحث في علوم القرآن، انتشارات الشريف الرضي: ٢٩١.

والمنسوخ، والمنطوق والمفهوم، والمجمل والمبين، وغير ذلك من القواعد العقلائية السائدة في المحاورات، والعلم الكافل بالبحث عن هذه المصطلحات والقواعد هو علم أصول الفقه، ومن هنا عدّوا علم أصول الفقه من العلوم التي تجب معرفتها على المفسر.

القاعدة ١٠ ـ للقرآن ظهر وبطن

روي عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم والأئمة الطاهرين عليهم السلام أن للقرآن ظاهراً وباطناً.(١)

وعلى هذا فيجب على المفسر رعاية هذين الجانبين فلا يتوقف دون الباطن، ولا يهمل الظاهر ويغفل عنه، فإنّ الأوّل يخالف الآيات الحاثة على التدبر والتعمق في الكلام الالهي، والثاني ينافي القاعدة المتقدمة وهي أنّ البيانات القرآنية جارية على قوانين المحاورة عند البشر، ولا شكّ أنّ المعنى المستفاد من كلام المتكلّم مقصود له ما لم تقم قرينة على خلافه، وأيضاً الظاهر طريق إلى الباطن. فالوصول إلى الباطن من غير التحفظ على الظاهر محال، حكى السيوطي عن بعض العلماء أنّه قال: «لايجوز التهاون في حفظ التفسير الظاهر بل لابدّ منه أوّلاً، إذ لايطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن ادّعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن ادّعى البلوغ إلى صدر البيت قبل أن يجاوز الباب».(٢)

(١) انظر: الاتقان ٤:٢٢٤–٢٢٦، البرهان ٢:١٦٩، بحار الانوار ٩٢:٧٨، الباب ٨. (٢) الاتقان ٤:٢٢٦.

القاعدة ١١ ـ التمييز بين ظاهر اللفظ ومألوف الذهن

لاريب أنّ ظواهـر الآيـات حجة كظاهر كلام كل متكلم على ما جرى عليه قانـون المحـاورة عنـد عقـلاء البشر. لكن ها هنا نكتة يجب التنبيه عليها لئلا يشتبه علينـا الامـر في حـد الظـاهـر كمـا اشتبـه على جمـاعة من السطحيين، وهي أنّ المسميات المادية محكومة بالتغير والتبدل بحسب تبدل الحوائج في طريق التحوّل والتكـامل، كما أنّ السراج أوّل ما عمله الانسان كان إناء فيه فتيلة وشيء من الدهن تشتعل بـه الفتيلة للاستضـاءة بـه في الظلمة، ثمّ لم يـزل يتكـامل حتى بلغ اليوم الى السراج الكهربائي.

وكـذا الميـزان المعمـول أوّلاً والميـزان المعمـول اليـوم لقياس وزن ثقل الحـرارةمثـلاً، والسلاح المتخذ سلاحاً أوّل يوم والسلاح المعمول اليوم إلى غير ذلك.

فالمسميـات بلغت من التغيـر إلى حيث فقـدت جميع أجزائها السابقة، ذاتاً وصفة والاسم مع ذلك بـاقٍ، وليس إلاّ لأنّ المـراد من التسمية إنّمـا هـو من الشيء غايته لا شكله وصورته. فما دام غرض الوزن أو الاستضاءة أو الدفاع باقياً كان اسم الميزان والسراج والسلاح وغيرها باقياً على حاله. فالمدار في صدق الاسم اشتمال المصـداق على الغاية والغـرض لاجمـود اللفظ على صـورة واحدة، فذلك مما لا مطمح فيه البتة، ولكنّ العادة والانس منعانا ذلك.

وهـذا هـو الذي دعا المقلّدة من أصحاب الحديث من الحشوية والمجسمة ومن حـذا حـذوهم أن يجمدوا على ظواهر الآيات في التفسير، وليس في الحقيقة جمدوا على الظواهر بل هو جمود على العادة والانس في تشخيص المصاديق.(١)

---

(١) راجع الميزان ١: ٩-١٠.

القاعدة ١٢ ـ الجري والانطباق في آيات القرآن

مغـزى هذه القاعدة يرجع إلى ما ذكرناه في القاعدة السابعة، وهو أنّ العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب، فأحكام القرآن تجري في الغائب كما تجري في الحاضـر، وتنطبق على الماضي والمستقبل كما تنطبق على الحال، فللقرآن اتساع من حيث انطباقه على المصاديق وبيان حالها، فالآية منه لاتختصّ بمورد النزول بل تجري في كل مورد يتحد مع مورد النزول ملاكاً. كالأمثال التي لاتختص بمواردها الاول، بل تتعداها إلى ما يناسبها. وهذا المعنى هو المسمى بجري القرآن.(١)

وقـد اخـذ لفظ الجـري ممـا روي عن أئمة أهل البيت عليهم السـلام، كما روي عن الامـام محمـد البـاقـر عليـه السلام قال: ولو أنّ الآية إذا نزلت في قوم ثم مـات اولئك القـوم ماتت الآية لمـا بقي من القـرآن شيء، ولكن القرآن يجري أوّله على آخـره ما دامت السماوات والأرض ولكل قومٍ آية يتلونها هم منها في خير أو شر».(٢)

وعن الفضيل بن يسـار قـال: «سـألت أباجعفر عليه السلام عن هذه الرواية وما في القرآن آية إلاّ ولها ظهر وبطن، وما فيه حرف إلا وله حد ولكل حد مطلع، ما يعني بقـولـه لها ظهر وبطن؟ قال: ظهره تنزيله وبطنه تأويله، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد يجري كما يجري الشمس والقمر».(٣)

وقـولـه عليـه السـلام منـه ما مضى ومنه ما يأتي، ظاهره رجوع الضمير إلى القـرآن باعتبـار اشتمالـه على التنزيل والتأويل، فقوله: «يجري كما يجري الشمس والقمـر» يجـري فيهمـا معـاً، فينطبق في التنزيل على الجـري الـذي اصطلح عليـه الأخبـار في انطبـاق الكـلام بمعنـاه على المصـداق كانطباق قوله: ﴿يـا أيها الذين

---

(١) لاحظ نفس المصـدر ٣:٦٧. (٢) رواه العيـاشي في تفسيره، لاحظ الميزان، المصدر السابق. (٣) تفسير العياشي، المكتبة العلمية، طهران ١:١١.

آمنوا اتقوا اللّه وكونوا مع الصادقين﴾.[١] على كل طائفة من المؤمنين الموجودين في الأعصار المتأخرة عن زمان نزول الآية، وهذا نوع من الانطباق.

وكانطباق آيات الجهاد على جهاد النفس، وانطباق آيات المنافقين على المنافقين من المؤمنين، وهذا نوع آخر من الانطباق أدقّ من الأوّل.

وكانطابق آيات المذنبين على أهل المراقبة والذكر والحضور في تقصيرهم ومباهلتهم في ذكر اللّه تعالى، وهذا نوع آخر أدقّ ممّا تقدّمه.

وكانطباقها عليهم في قصورهم الذاتي عن أداء حق الربوبية، وهذا نوع آخر أدق من الجميع.

ومن هنا يظهر أن للقرآن مراتب من المعاني المرادة بحسب مراتب أهله ومقاماتهم.[٢]

وعلى ضوء هذه القاعدة يتضح أن ما ورد في كثير من الروايات التفسيرية، من تفسير الآية وتطبيقها على شخص أو أشخاص، أو وصف خاص، هي في الحقيقة من قبيل الجري والانطباق وبيان المصداق للمعنى العام والشامل لا الحصر والتخصيص. كما روى أبو هريرة عن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم أنّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿يزيد في الخلق ما يشاء﴾.[٣] «هو الوجه الحسن والصوت الحسن والشعر الحسن».[٤] وروي عن الرضا عليه السلام عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم أنه قال: «حسنوا القرآن بأصواتكم، فإنّ الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً، وقرأ: يزيد في الخلق ما يشاء».[٥]

وعن الصادق عليه السلام قال: القضاء والقدر خلقان من خلق اللّه يزيد في الخلق ما يشاء.[٦]

(١) التوبة: ١١٩. (٢) الميزان ١٣: ٧٣. (٣) فاطر: ١. (٤) مجمع البيان ٧–٨: ٤٠٠. (٥) الميزان ١٧: ١١، رواه عن العيون. (٦) كتاب التوحيد للصدوق، دار المعرفة، باب القضاء والقدر، الحديث الأول.

ومنه ما روي في تفسير قوله تعالى: ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة﴾[١] بأنّ الصبر يعني الصيام، فإذا نزلت بالرجل النازلة الشديدة فليصم فإن اللّه عز وجل يقول: واستعينوا بالصبر والصلاة.[٢]

ومنه ما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من تطبيق بعض المضامين القرآنية على أنفسهم كالصراط المستقيم، وأهل الذكر، والذين يعلمون، والراسخون في العلم، والذين اوتوا العلم، ونحوها.[٣] قال العلامة الطباطبائي بعد نقل الروايات الواردة في تفسير قوله تعالى: ﴿إهدنا الصراط المستقيم﴾[٤] بأن الصراط المستقيم هم الأئمة المعصومون عليهم السلام: «وفي هذه المعاني روايات أخر، وهذه الأخبار من قبيل الجري وعد المصداق للآية».[٥]

القاعدة ١٣ ـ مبدأ السياق:

السياق في اللغة بمعنى الأسلوب، سياق الكلام هو الاسلوب الذي يجري عليه، لكونه على أسلوب الوعظ والخطابة، أو الجدال والمناظرة، ونحو ذلك. فقرينة السياق تدلنا على ما يعنيه المتكلّم من كلامه ويقصده، وهذه أيضاً من القواعد السائدة على المحاورات العقلائية التي تبتنى عليها بيانات القرآن الكريم. وهي حجة للمتلكم وعليه ما لم تقم قرينة عقلية أو نقلية على خلافها وذلك كآية التطهير ونحوها. يقول الزركشي: «وهو ـ أي السياق ـ من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾[٦] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل

(١) البقرة: ٤٥. (٢) الفروع من الكافي، الجزء ٤، كتاب الصيام، الباب الأول، الحديث ٧. (٣) راجع في ذلك: الاصول من الكافي، الجزء ١، كتاب الحجة. (٤) الفاتحة: ٦ (٥) الميزان ١:٤١. (٦) الدخان: ٤٩.

الحقير».[١]

وقد أفاد منه كثيرا العلامة الطباطبائي في تقويم الأقوال وأحاديث النزول وتمييز السور المكية من المدنية. قال ـ بعد الاشارة الى دور المعرفة بمكية السور ومدنيتها وترتيب نزولها في الابحاث المتعلقة بالدعوة النبوية وسيرها الروحي والسياسي والمدني في زمنه صلى اللّه عليه وآله وسلم و تحليل سيرته الشريفة: «الروايات ـ كما ترى ـ لاتصلح أن تنهض حجة معتمدا عليها في إثبات شيء من ذلك، على أنّ فيما بينها من التعارض ما يسقطها من الاعتبار. فالطريق المتعين لهذا الغرض هو التدبر في سياق الروايات والاستمداد بما يتحصل من القرائن والامارات الداخلية والخارجية، وعلى ذلك نجري في هذا الكتاب، واللّه المستعان».[٢]

فسورة (يس) ـ على سبيل المثال مكية بشهادة سياق آياتها ودلالة مضامينها إذ أنّ أغراض السورة بيان الاصول الثلاثة للدين (التوحيد والنبوة والمعاد).[٣]

وعلى ضوء قاعدة السياق أيد المفسر العلامة ما روي عن ابن عباس من أن سورة الرعد مكية، ورفض أن تكون مدنية بتمامها أو بعض منها وهو المروي عن أنس بن مالك والحسن وعكرمة وقتادة، والذي يفيد أنها مكية سياق آياتها وما تشتمل عليه من المضامين باعتبار أنّ غرض السورة بيان ما نزل على النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم من الكتاب أنّه الحقّ الذي لا يخالطه باطل، فإنّ الذي يشتمل عليه القرآن من كلمة الدعوة هو التوحيد الذي تدلّ عليه آيات الكون من رفع السماوات ومدّ الارض وتسخير الشمس والقمر وأمثالها...[٤]

(١) البرهان ٢:٢٠٠. (٢) الميزان ١٣:٢٣٥. (٣) الميزان ١٧:٦٢. (٤) الميزان ١١:٢٨٤–٢٨٥، وراجع الطباطبائي ومنهجه في تفسيره علي الأوسي: ٢١١ – ٢١٣.

القاعدة ١٤ ـ مدى حجية أقوال الصحابة والتابعين:

اختلفت كلمة المحققين في مدى حجية قول الصحابي والتابعي في التفسير، أمّا الصحابة فمنهم من هو جميع أقواله في تفسير الآيات من قسم الحديث المرفوع،[١] وهذا محكي عن الحاكم في مستدركه، لكن حكي عنه في «معرفة علوم الحديث» غير ذلك، فذهب إلى أن قول الصحابي اذا لم يصرح برفعه الى النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم فهو من قسم الحديث الموقوف،[٢] وهذا مختار جماعة من العلماء. قال ابن الصلاح في مقدمته، «ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنّما ذلك في تفسير يتعلّق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك مما لايمكن أن يؤخذ إلاّ عن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم ولا مدخل للرأي فيه، فأمّا سائر تفاسير الصحابة التي لاتشتمل على إضافة شيء إلى الرسول صلى ا لله عليه وآله وسلم فمعدودة في الموقوفات».[٣]

القاعدة ١٧ـ التورع عن التفسير بالرأي

روى المحدثون عن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم أنه حذر من التفسير بالرأي وأن من فسر القرآن أو تكلم فيه برأيه فليتبوأ مقعده من النار.

ففي سنن الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم أنه قال: من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار. قال أبو عيسى: هذا حديث

---

(١) وهو ما اضيف إلى النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم من قول أو فعل أو تقرير، كأن يقول الصحابي: سمعت النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم يقول كذا، أو حدثنا رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم كذا أو نحو ذلك، وكأن يقول: رأيت رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم يفعل كذا، أو فعلت بحضرة النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم كذا.

(٢) وهو ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير ولم يسنده الى النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم. (٣) الدكتور محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون ١:٩٤.

حسن.[١]

وروى هو وأبو داود عن جندب أنه قال: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ».[٢]

وروي هذا المعنى عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، ففي تفسير العياشي عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: «من فسر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر وإن أخطأ فهو أبعد من السماء».[٣]

وفيه عن هشام بن سالم عنه عليه السلام قال: «من فسر القرآن برأيه فأصاب لم يؤجر و إن أخطأ كان إثمه عليه».[٤]

وقد اختلفوا في المقصود من التفسير بالرأي المذموم على أقوال:

أحدها: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير.

الثاني: التفسير المقرر للمذاهب الفاسدة، بأن يجعل المذهب أصلا، والتفسير تابعا، فيرد اليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفا.

الثالث: التفسير بالاستحسان والهوى.

الرابع: تفسير مشكل القرآن ومتشابهه من كل ما لا يعلم إلاّ من طريق النقل اتكالا على رأيه.[٥]

هذا وقد ذهبت جماعة من المحدثين إلى أن التفسير بمطلق الرأي والاجتهاد ممنوع إذا لم يرجع فيه الى أثر من النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم أو الصحابة.

وهذا ينافي الآيات الحاثة على التدبر في القرآن والفحص عن معاني آياته،

---

(١) سنن الترمذي، أبواب التفسير ٢:١٥٧. (٢) المصدر السابق، أخذنا الحديثين من التفسير والمفسرون للذهبي ١:٢٥٨، وراجع أيضا البرهان للزركشي ٢:١٦٨. (٣) تفسير العياشي ١:١٧. (٤) تفسير العياشي: ١:١٧. (٥) راجع الاتقان ٤:٢١٩، التفسير والمفسرون ١:٢٨٥، الميزان ٣:٧٧ مباحث في علوم القرآن: ٢٩١.

والروايات الكثيرة الامرة بالرجوع الى القرآن وعرض الاخبار عليه.

والحق أن النهي عن التفسير بالرأي - كما يتضح بالتأمل في الروايات الناهية عنه - إنما هو متوجه إلى الطريق وهو أن يستقل المفسر في تفسير القرآن بما عنده من الاسباب في فهم الكلام العربي من دون تفحص وتتبع في نفس القرآن والاستشهاد ببعض الايات على بعض آخر منها.

القاعدة ١٨ ـ التفسير طريق لاغاية:

تقدم أن التفسير شأن من شؤون الرسالة الالهية التي تهدف هداية الناس الى السعادة والرضوان على ضوء التعليم والبشارة والانذار، كما أن هذا هو الغاية القصوى من نزول القرآن على النبي الكريم(ص).

فينبغي أن يتبع المفسر تلك الاهداف السامية أمام عمليته المباركة في التفسير لا أن يكون التفسير بنفسه شغلا شاغلا له وأن يستوعب الكلام في كل مورد بما عنده من القضايا والاصطلاحات العلمية في مختلف العلوم، فإن ذلك يحول بينه وبين الهدف الاصيل من التفسير وقد يؤدي الى أن يجعل القرآن في خدمة صناعته العلمية دون العكس.

القاعدة ١٩ ـ التفسير والحاجات العصرية

إن للانسان في حياته حاجات ثابتة وأخرى متطورة متغيرة، ففي حين أنه يحتاج الى مسكن وملبس وبيئة في جميع الازمنة والظروف، لكن ما يحتاج اليه في هذه المجالات قد تختلف حسب الاوضاع المختلفة كماً وكيفاً، فهناك تفاوت كبير بين ما يحتاج اليه الانسان في أمور معاشه اذا كان يعيش في البادية او نحوها، وبين

أن يكـون قاطنـا في مدينة كبيرة فيها معطيات العلم ونتائجه، وكذلك اذا قسنا البشر في عصرنـا الحـاضـر أعني بعـد النهضة العلمية الى ما قبله نجد تطورات كثيرة في عقليتـه وثقافته، فهناك كثير من المسائل والمفاهيم الحيوية يطلب الانسان المعاصر أن يتعـرف عليهـا في ضـوء معـارف الدين وقوانينه لم تكن مطلوبة له في العصور القـديمة بهـذا الحجم والكيفية، كمسـألة الحرية ونظـام الحكم ومعـالم الحكـومة والمنـاسبـات السيـاسية بين الـدول المختلفة وحقـوق المرأة ومدى استقلالها في الحياة العائلية والامور الاقتصادية ونحوها.

هـذا، والقـرآن كتاب سماوي حجة على البشر الى آخر الدهر، وتبيان لكل شيء لـه صلة بأمـر الهـداية. فلابـد أن يجيب على هذه الاسئلة ويبين ما فيه الرشد والصواب حتى يتبين الرشد من الغي، وأن يحيى من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة، ويتم بـذلك الحجة على البشـر المعاصـر كما في العصور السابقة الى عصر الـرسـالة. ولا ريب أن القيـام بهـذه الرسالة العظيمة من وظائف علماء الاسلام وفي مقدمتهم المفسرين لكتاب الله العزيز.

القاعدة ٢٠ ـ الصلة بين التفسير والعلوم الحديثة:

رسـالة القـرآن ـ كمـا عرفت ـ هي الهداية أي إراءة الطريق المستقيم الذي يـوصل الانسـان الـذي يسلكـه الى حيـاة طيبة في الدنيـا والآخرة، وعلى هذا فمن البـاطل أن ننظـر الى القـرآن ككتـاب علمي تكـون الغاية منه تبيين القضايا العلمية وقـوانينهـا السـائـدة في العـالم الكوني بمـا فيـه الموجودات الارضية والسماوية، ومعنى قولـه تعـالى: ﴿ونزلنـا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء﴾[1] بعد ما نص على

(١) النحل: ٨٩.

أن الكتـاب ليس لـه شـأن الا الهـداية، هـو انـه يبين جميع مـا يتـوقف عليه هداية الانسان، وخصوصا مايعجز البشر عن الوقوف عليه.

ومع ذلك كلـه، ربمـا يتـوقف غـرض الهـداية ـ خصـوصـا في الدراسـات التـوحيدية ـ على إظهـار عظمة العـالم ودقة نظمـه، والقـوانين السائدة عليه، فعند ذلك يصح لهذا الكتاب الهادي إلفات النظر إلى تلك المظاهر والقوانين الكونية.

ومن هـذا المنطلق، نرى أن القرآن أشار الى رموز سائدة في الكون، وسنن جارية فيه، تتطابق مع القضايا العلمية الثابتة حديثاً.